ملاحق مقترحة

(نصوص للتوسع والاطلاع)

تأطير أولي للملاحق المقترحة

لعل مما هو معروف متداول أن «**الملاحق**» التي يختارها بعض الكتاب لإلحاقها بنصوص أعمالهم تنشرط، في خلفياتها ومضامينها وأغراضها...، برؤية الكاتب المعني وموجهات اختياره وطبيعة انتظاراته منها... غير أنه مما لا مراء فيه أن لهذه الملاحق عموما وظائف وأدوارا فكرية ومنهجية وبيداغوجية وازنة. وذلك متى روعي في انتقائها تنقيب معمق وحس نقدي حذر وملائمة مضمونية ورؤيوية للنص الملحقة به ولسياقه الفكري العام. ولتقريب القارئ من أهم البواعث التي حفزتنا على اختيار نصوص الملحقات المرفقة مع النص الأصلي لهذا الكتاب، نسجل الملاحظات المركزة الآتية:

1. لقد حرصنا على أن تكون جل الملاحق المختارة نصوصا من الأصول السوسيولوجية. ويكمن الهدف النظري والمنهجي من ذلك هو وضع القارئ مباشرة أمام بعض المنظورات التي عالج الفكر السوسيولوجي والفلسفي عبرها بعض أبعاد ومدلولات مفهوم «**الثورة**»، بكل ما يؤسسها من خلفيات ومرجعيات مختلفة...
2. يُنتظر أن تشكل قراءة أي ملحق مفيد فرصة لإغناء النص الأصلي للكتاب وإثراء مضامينه بما تمت الإفادة منه عبر هذه القراءة من أفكار ورؤى، وأساليب بحث وتحليل وتفسير وفهم وتأويل...
3. يُتوقع أيضا من هذه القراءة المتأنية أن تفتح للقارئ المختص أو

الباحث أو المهتم... آفاقا أرحب للمقارنة والمساءلة والنقد... مما يجعل النص أكثر غنى وأوسع انفتاحا، ومنطلقا هو نفسه للدخول في مغامرات الإبداع وإنتاج الدلالة والمعنى، وتناص خطاب أو منتوج القارئ والمؤلف.

4. تُتيح الملاحق للمتلقي، كما يُفترض، إمكانية إدراك أن الكتاب الذي بين يديه يمكن أن يتم تناول قضاياه من زوايا تخصصية ومنظورات منهجية واجتماعية متباينة كما هو إشكال «**الثورة**» على سبيل المثال. وهي إمكانية تمنح القارئ، كالطالب، والباحث، رؤى منفتحة لتجاوز الاختزال التخصصي الضيق، ودوغمائية التصورات والمعارف والتصورات والأحكام... التي لا تكون في المجال الاجتماعي سوى نسبية محدودة.

5. بيداغوجيا (بالمعنى العام للمفهوم)، تمكن قراءة الملاحق المتلقي المفترض من ممارسة **تمرين ذهني نظري ومنهجي**، يشحذ من خلاله قدرات المساءلة والنقد والتفكيك وإعادة البناء والتركيب وصياغة المعاني...، ويُنضج عبره أيضا ثقافة وقيم وأدوات الحوار وتبادل الأفكار وتلاقح وتفاعل البراديغمات والأطر الإرشادية الموجّهة، وكذا روح الانفتاح على تقبل التعدد والتنوع والاختلاف... ليس في الحقل الفكري وحسب وإنما على مستوى الممارسة الاجتماعية أيضا. مما تكرسه وتحرص على ترسيخه أعراف وتقاليد وأخلاقيات العمل العلمي والثقافي... ولاسيما في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية عامة.

وبناء على هذه الملاحظات والحيثيات كلها – وغيرها كثير مما لا يتسع المقام لتفصيله هنا – فقد قمنا، كما درجنا على هذا التقليد غير ما مرة، بانتقاء ملاحق هذا الكتاب، مستهدفين منها غايات فكرية

وتربوية أوسع مما سبق سرده. وإذا كنا قد محورنا جلها حول مفهوم «**الثورة**» فذلك لأنه مفهوم إشكالي مركزي في دراستنا، ولأنه أيضا، وعلى مستوى، الواقع العربي الآن، قد أمسى، بحكم ما يحصل في هذا الواقع من حراك احتجاجي أو ثوري...، مثارا خصبا لجدل فكري وسياسي متواتر غني. ولعل من أهم ما نريد إيصاله للمتلقي عبر هذه الملاحق المختارة، على محدوديتها، هو أن مقاربتنا لـ «**ثورات الربيع العربي**» في أبعادها السوسيولوجية بالذات ليست هي المقاربة الوحيدة الناجعة معرفيا وتاريخيا، بل إنها – كما تفرض ذلك أخلاقيات التواضع وأعراف الممارسة العلمية – لا تعدو أن تظل محكومة بحدود أهدافها وإمكاناتها وشروطها العلمية والاجتماعية... وبذلك تبقى، بالنتيجة، مجرد محاولة ضمن العديد من الدراسات والجهود الفكرية المتنوعة الممكنة...

ملحق رقم: (1)

«في الثورة» دلالات وأبعاد

(حنة أرندت)

«إن تلك الانقلابات والانتفاضات التي حفزها المصلحة، والتي كان لابد لها أن تكون عنيفة ودموية جدا إلى حين إقامة نظام جديد، قد اعتمدت على التميز بين الفقراء والأغنياء، والذي كان بذاته أمرا طبيعيا ولامناص منه في الكيان السياسي، شأنه في ذلك شأن الحياة في جسد الإنسان. إن **المسألة الاجتماعية** إنما بدأت تؤدي دورا ثوريا في العصر الحديث وليس قبله. وذلك حينما بدأ الناس يشككون بأن الفقر هو شيء كامن في الظرف الإنساني، ويشككون بأن التمييز بين القلة التي نجحت بحكم الظروف أو القوة أو الغش بتحرير نفسها من أصفاد الفقر، وبين الكثرة الكاثرة العاملة والمصابة بالفقر، هو تمييز محتم وأزلي. إن هذا التشكيك (...) هو تشكيك جرى قبل العهد الثوري، وهو أمريكي الأصل. فقد ترعرع خلال التجربة الاستعمارية الأمريكية. ويمكن القول، بشكل رمزي، إن المسرح قد أعد للثورات بالمعنى الحديث القائل بالتغيير الكامل للمجتمع، وذلك عندما كتب **جون آدمز**، قبل عقد من اندلاع **الثورة الأمريكية**، قائلا: «إني أرى أن استيطان واستقرار أمريكا هو بمثابة فاتحة لمخطط عظيم بعناية إلهية، وذلك لتنوير الجاهلين وانعتاق المستعبدين من البشر في أرجاء الأرض كلها»(...)».

«هناك عدد كبير من الدراسات البحثية عن تأثير **الثورة الأمريكية** على **الثورة الفرنسية** (وكذلك عن التأثير الحاسم للمفكرين الأوروبيين على مسار **الثورة الأمريكية** ذاتها). ومع أن هذه البحوث التنويرية لها ما يبررها، فإنه ما من تأثير مشهود على مسار **الثورة الفرنسية** – مثلا حقيقية أنها ابتدأت بالجمعية التأسيسية، أو أن إعلان حقوق الإنسان قد حذا حذوَ لائحة الحقوق التي وضعت في فرجينيا – يمكن أن يُضاهي التأثير الذي سماه (Abbé Raynal) «**الرخاء العجيب**» للبلاد التي كانت لم تزل مستعمرات إنجليزية في أمريكا الشمالية (...)».

«لم تكن **الثورة الأمريكية** وانشغالها بكيان سياسي جديد وبشكل جديد من أشكال الحكومة، وإنما أمريكا «القارة الجديدة»، والأمريكي «الإنسان الجديد»، و«المساواة الرائعة التي يتمتع بها الفقير مع الغني»، كما كتب **جفرسون**، هي التي أشعلت الروح الثورية في الناس، أولا في أوروبا، ومن ثم في أرجاء العالم. وجرى هذا اعتبارا من المراحل الأخيرة **للثورة الفرنسية** وحتى ثورات عصرنا، إلى حد بدا فيه للثوريين أن الأهم هو تغيير نسيج المجتمع، كما جرى تغييره في أمريكا قبل الثورة، وليس تغيير هيكل الميدان السياسي (...).

إن هذا الرأي، الذي (...) قد شاع لدى المؤرخين في العصر الحديث فتوصلوا إلى نتيجة منطقية مفادها أن ثورة لم تحدث في أمريكا على الإطلاق (...)، لقي بعض التأييد من **كارل ماركس**، الذي كان يعتقد أن نبوءاته عن مستقبل الرأسمالية وحدوث **الثورات البروليتارية** لا تنطبق على التطورات الاجتماعية في الولايات المتحدة(...). إن هذه النظريات قد وضحتها حقيقة **الثورة الأمريكية**. ذلك أن الحقائق معاندة. إنها لا تختفي حين يرفض **المؤرخون وعلماء الاجتماع** أن

يتعلموا منها. ومع ذلك قد يتعلمون حين يكون الجميع قد نسوها. إن مثل هذا النسيان في موضوعنا لا يعتبر أكاديميا(...)».

«بقي أن نذكر شيئا عن الزعم القائل بأن **الثورات الحديثة كلها مسيحية الأصل**(...). وحجة هذا الزعم هي الطبيعة الثورية للطائفة المسيحية الأولى، التي أكدت على مساواة الأرواح أمام الله، وعلى ازدرائها للسلطات الدنيوية، وعلى الوعد بمملكة السماء. وهي أفكار وآمال يفترض أنها تسربت إلى الثورات الحديثة، وإن على شاكلة **علمانية** من خلال حركة **الإصلاح**. إن العلمانية وفصل الدين عن السياسة وتصاعد دنيا المدينة ذات المنزلة الرفيعة، هي بالتأكيد عوامل جوهرية في ظاهرة الثورة. وهذا قد يوضح أن ما نسميه **الثورة** هو، بالضبط، تلك **المرحلة الانتقالية** التي تؤدي إلى ميلاد **مملكة علمانية جديدة**. وإذا كان هذا صحيحا فالعلمانية إذن هي ذاتها، وليست مضامين التعاليم المسيحية، التي تشكل أصل الثورة. كانت المرحلة الأولى من هذه العلمانية هي تصاعد الاستبداد، وليس حركة الإصلاح. ذلك أن الثورة، بحسب «**لوثر**» تهز العالم، حيث تتحرر كلمة الله من السلطة التقليدية للكنيسة، الأمر الذي ينطبق على أشكال الحكومة العلمانية كافة (...).

لقد أكدنا على عنصر الجدة الكامن في الثورات كلها. كما قيل كثيرا بأن فكرتنا عن **التاريخ** هي مسيحية الأصل لأن مسارها يتبع تطورا مستقيم الخطوط. ومن البديهي أنه لا يمكن، إلا في ظروف مفهوم للزمن مستقيم الخطوط، تصور ظواهر كالجدّة، وفرادة الأحداث، وما شابه ذلك (...).

إن كون التغيير يأتي فوق الأمور الدنيوية الفانية كلها ليس بالطبع مفهوما مسيحيا بالتحديد، بل هو طبيعة سائدة خلال القرون الأخيرة من العصر القديم (...)».

«**إن المفهوم الحديث للثورة** المرتبط ارتباطا لا انفصام له بالفكرة التي تقول بأن مسار التاريخ بدأ من جديد فجأة، وبأن قصة جديدة تماما، قصة لم تَرْوَ سابقا و لم تُعرفْ قط، هي على وشك أن تظهر، هو مفهوم لم يكن معروفا قبل اندلاع الثورتين العظيمتين في نهاية القرن الثامن عشر. لم يكن لدى أحد من المشاركين فيما وقع أي هاجس بعقدة الدراما الجديدة، وما يمكن أن تكون عليه قبل مشاركتهم في الفعل الذي تبين أنه ثورة. بيد أنه ما أن بدأت الثورة تأخذ مجراها(...) فإن جدة القضية والمعني الدفين لعقدها أصبح واضحا للفاعلين وللمشاهدين. أما بالنسبة للعقدة فقد كان الأمر، بشكل لا يحتمل الخطأ، هو **ظهور الحرية**.

ففي عام 1793، بعد أربع سنوات من اندلاع الثورة الفرنسية، في وقت كان فيه **روبسبْيار** يحدد دوره باعتباره «**استبداد الحرية**» من دون خشية بأن يتهم بأنه يتكلم في متناقضات، قام فيه **كوندورسيه** باختصار الشيء الذي يعرفه الجميع قائلا: «إن كلمة (**ثورة**) لا تنطبق إلا على الثورات التي يكون هدفها **الحرية**»(...).

«إن من الأمور الجوهرية جدا إذن، في أي فهم للثورات في العصر الحديث، أن تتزامن فكرة الحرية مع التجربة لبداية جديدة. وبما أن الفكرة الحاضرة للعالم الحر هي أن الحرية، وليست العدالة أو العظمة، تمثل المعيار الأعلى للحكم على الهيئات السياسية، فإنه ليس فهمنا للثورة وحده، بل مفهومنا كذلك للحرية الذي هو ثوري في الأصل، هما اللذان عليهما يتوقف قبولنا ورفضنا لهذا التزامن(...)».

«لن يكون من حقنا الحديث عن **الثورة** إلا إذا كانت الجدّة مرتبطة بفكرة **الحرية**. إن هذا يعني بالطبع أن الثورات هي أكثر من **تمردات** ناجحة، وليس لدينا ما يبرر تسمية كل **انقلاب** يجري بأنه ثورة، ولا أن نتلمّس ثورة في كل **حرب أهلية** تحدث(...).

كل هذه ظواهر مشتركة في الثورة التي يجري إشعال شرارتها **بالعنف**. ولكن العنف لا يكفي لوصف ظاهرة الثورة، وإنما **التغيير** هو الوصف الأجدر بها. ولا يمكننا الحديث عن الثورة إلا حين يحدث التغيير ويكون بمعنى بداية جديدة، وإلا حين يستخدم العنف لتكوين شكل مختلف للحكومة لتأليف كيان سياسي جديد، وإلا حين يهدف التحرر من الاضطهاد إلى تكوين الحرية(...) إن الروح الثورية في القرون الأخيرة، أي التوق إلى التحرر وإلى بناء بيت جديد يمكن أن تستوطنه الحرية، هي روح لا مثيل لها في التاريخ السابق بأسره(...)».

«وإذا أردنا أن نفهم ما هي الثورة – ما انطوت عليه عموما بالنسبة إلى الإنسان ككائن سياسي، وأهميتها السياسية بالنسبة إلى العالم الذي نعيش فيه، ودورها في التاريخ الحديث – فعلينا الرجوع إلى اللحظات التاريخية حين بدأت الثورة بأجلى مظاهرها، واتخذت شكلا محددا، وبدأت بنشر سحرها في عقول البشر، وبشكل مستقل تماما عن الانتهاكات والقسوة والحرمان من الحرية، التي ربما أعطت الناس السبب لأن يثوروا. بعبارة أخرى علينا الرجوع إلى الثورتين الفرنسية والأمريكية. كما أن علينا أن نأخذ بالاعتبار أن الذين خاضوا غمارهما في مراحلهما الأولى كانوا رجالا مقتنعين كل الاقتناع بأن الذي عليهم ما هو إلا إعادة النظام القديم الذي جرى إرباكه وانتهاكه من قبل طغيان الملكية المطلقة أو من جراء إساءة استخدام السلطة من الحكومة الاستعمارية. لقد سعوا إلى القول بأنهم إنما يريدون الاستدارة إلى الوراء نحو القديم حيث كانت الأمور كما يجب أن تكون(...).

هنا أيضا نجد أن **توكفيل** يقول: «إن للمرء أن يعتقد أن هدف الثورة القادمة لم يكن الإطاحة بالنظام القديم بل استعادته». وحتى عندما أدرك العاملون في الثورتين إبّان حدوثهما أن من المستحيل

استعادة القديم وأن ثمة حاجة للإقدام على مشروع جديد بالكامل، والنتيجة حين اكتسبت كلمة الثورة معناها الجديد، فقد اقترح **توماس بين**(...) أن تدعى الثورتان الأمريكية والفرنسية باسم «**الثورة المضادة**»(...).

«إن فكرة حدوث حركة لا تقاوم، والتي سرعان ما حولها القرن التاسع عشر إلى نطاق المفاهيم لكي تغدو **ضرورة تاريخية**، فقد أخذ صداها يتردد، من البداية إلى النهاية، خلال صفحات الثورة الفرنسية (...) وحين نفكر بالثورة فإنما نفكر بشكل يكاد يكون آليا بصيغة هذه الصورة الجديدة التي ولدت في تلك السنوات، والتي سماها **دوزمولين** «**السيول الثورية**»(...) إن هذا هو التيار المهيب للحمم البركانية التي تقذفها الثورة(...) إنه ذلك المشهد الذي أشار إليه **ساتورن** بقوله: «**الثورة تفترس أبناءها**»(...) وهذه هي، كما قال **روبيسبّيار** «العاصفة الثورية» التي وجهت الثورة مسارها إلى الأمام(...)».

«إن كلمة «**الثورة الدائمة**» لم تجر صياغتها في زماننا وإنما في القرن التاسع عشر (**من قبل برودون**) ومعها الفكرة القائلة «بأنه لم يكن هناك شيء قط كالثورات المتعددة، وأنه توجد فقط ثورة واحدة بعينها، وهي أبدية».

مصدر النص:

حنة أرندت: في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص ص (29-34/36-39/46-47/59-61/66-67/69).

ملحق رقم (2)

«سوسيولوجيا الثورات»

(أندريه ديكوفلي)

«سوسيولوجيا الثورات، في مستوى تعبيرها الخاص، تتعرض إلى أن تصبح إيجازية أو تلميحية أو أن تلجأ إلى تصنيف مبتذل، وذلك حسبما يكتبها أو يقرأها هذا أو ذاك من الناس. فقد يفكر بعضهم أنه من الضروري تصنيف القادة الثوريين - رجال فكر وأعمال أو سكان مدن أو فلاحين أو مدنيين أو عسكريين... - أو محاولة توضيح المفهوم الغامض لما يسمى «**القوى الثورية**»، (...) و«نار العمل الجماعي الجائش» المتأججة في صدر المجتمع بمجمله(...)، وتتحرر بدعوة من زعماء «تحت ضغط» أحداث ثورية.

وإذا كان «واجب الثوري أن يقوم بالثورة»، كما يردد **فيديل كاسترو** في كل مناسبة، فواجب الباحث في **سوسيولوجيا الثورات** أن يدرأ الخطر المعياري برفضه:

أ. الإجابة عن عدد من الأسئلة التي قد تطرح عليه بإلحاح ومنها: ما هي الشروط التي تمكن الثورة من الاندلاع؟ كيف يمكن الحكم «ثوريا» «من أجل الشعب أو بواسطة الشعب»؟ ما معنى «اندلاع» وما معنى «من أجل الشعب أو بواسطة الشعب»؟ وأكثر من ذلك ما معنى «ثوريا»؟ ومع هذا فنحن بصدد مواضيع يعالجها أصحاب **الإيديولوجيا** وأصحاب **النظريات الثورية**

بإسهاب، ولا تستطيع **سوسيولوجيا الثورات** أن تتطرق لها إلا عن طريق **المذاهب الثورية** ذاتها.

ب. اختيار ما يشكل المواد النوعية لملاحظتها داخل النمط الثوري الإجمالي وعالم الثورة برمته، وهو يتألف من بشر وأعمال وأفكار إنسانية وصور وإيديولوجيات وتفسيرات... فعلى **سوسيولوجيا الثورات** إذن أن تنبني، في آن واحد، على رفض الخلط بينها وبين المذاهب الثورية، وعلى الاهتمام بتحليل شامل، في جميع مراحلها، يكون دقيقا ومتميزا قدر المستطاع.

والثورات هي من هذه «**الظاهرات الاجتماعية الكلية**»، التي كتب عنها **مارسيل موس** إنه يمكن «اعتبار(...) الجوهري فيها حركة الكل ومظهرها الحي(...) حيث يعي البشر ذواتهم وعيا عاطفيا كما يعون وضعهم تجاه الغير».

ولا يكفي **سوسيولوجيا الثورات**، في هذه الحالات، أن تميز **الظاهرات من الحركات الاجتماعية** الأخرى، ثم تحاول أن تصبغ عليها وضوحا ذاتيا بمقارنة بعضها ببعضها الآخر، لتستخلص منها مخططات تفسير كفيلة بتنمية المجال الواسع للتغيرات الذهنية والاجتماعية. وعليها أيضا أن تتحاشى وصف **مثال ثورة نموذجية** قد لا تخلو من أن تكون الثورة المثالية، بذريعة أنها مرت «على منضدة صاحب النظريات»، حسب تعبير **ميرلوبونتي**. وتحدد للثورات مبررا و«قانونا»، بالمعنى الذي قصده **مونتيسكيو** لهذه الكلمة، ومفهوما يمكن نقله إلى الغير.

وإذا أمكن **لسوسيولوجيا الثورات** أن تكون (...) النموذج لسيوسيولوجيا التغيرات الذهنية والاجتماعية، وإذا كان **عالم الاجتماع** من ناحيته «رجل الفكر المتمتع بامتياز، والذي يقاس مجال

اختباره بمدى إسهامه في الأزمة التي يجتازها مجتمع ما»، فلا يعود من الممكن صرف النظر عن مسألة الوضع الفلسفي لسوسيولوجيا الثورات ذاته.

والنزعة إلى التوحيد بين الثورة والمثال وإخفاق هذه النزعة يوفران تبريرا مقبولا لهذه الضرورة. والمثال الذي يبدو مرتسما أو النتيجة الحاصلة عن هذه أو تلك من الدراسات مستوحاة عادة من **الثورة الفرنسية**(...).

«ولئن كان ثمة من درس تلقيه **سوسيولوجيا الثورات** المرتكزة على دراسة عدد كاف من الحركات الثورية فهو استحالة تشبيه أكثر هذه الحركات بمخطط بياني نموذجي لسياق الحوادث(...) يرغب صاحب النظريات والمؤرخ أن يجمداها فيه. الثورة تدرك ذاتها في طبيعتها، في ما وراء الزمان، في الوقت الحاضر الذي لا يكونه بعد، وفي الدوام الذي يفلت منه. و«**ما وراء الزمنية الثورية**» هذا يضفي عليها، بالنسبة إلى مقولات التاريخ الكلاسيكية، تاريخية خاصة، بوسعها أن تبني سوسيولوجيتها ذاتها، وتؤمن لها دعامة علمية(...)».

«وكان القرن التاسع عشر، الذي بينت الدراسات الحديثة إلى أي حد كان غنيا بالثورات، قد ميز، بدقة بالغة، بين «**التمرد**» الذي هو بمعناه الحصري حركة جمهور من الشعب، و«**العصيان**» الذي يدل على تشكيل قسم من الشعب كتهديد منظم لسلطة تقابل السلطة القائمة، و«**الهيجان**» و«**المقاومة**» و«**الثورة**»... وكلها ألفاظ تدل على حالات مختلفة(...)».

«إن غزو الثورة لمصطلحات **العلم السياسي** قد حصل في القرن الثامن عشر حيث قال **مونتيسكيو**: إن الطغيان هو النظام الطبيعي للثورات الشعبية (...) وقد كتب (**ش. رابوبو** في دائرة المعارف

الاشتراكية): «إن الثورة التي كرسها قادة الدولية الثانية لتمجيد الحركة العمالية هي تحول جدري وأساسي، وتغيير في النظام والاتجاه والمبدإ. الثورة هي عملية تحرر إنساني واجتماعي» (الثورة الاشتراكية) (...)».

«ينتج عما تقدم أن **سوسيولوجيا الثورات** ما تزال في بداية عهدها (يقصد أواسط القرن العشرين الفائت). لقد شغلت الثورات، في الدرجة الأولى، عقول أصحاب النظريات السياسية، وعلماء النفس الاجتماعيين. فلا يبدو من العبث أن نشير إلى المحاولات الأساسية التي حملت الظاهرة الثورية على البوح بمحتواها وبقوانينها(...)»

«هنا لا بد من إشارة خاصة إلى دراسات **جان بول سارتر**. ففي كتابه: «**نقد العقل الجدلي**» عالج موضوع «فلسفة المجموعة» وسوسيولوجيتها مجتمعتين مستندا إلى عمل مؤرخي الثورة الفرنسية(...).

ويعالج «النقد» بكل دقة نظرية العلاقة الجدلية باعتبارها «منطق العمل الخلاق، أي في نهاية المطاف «**منطق الحرية**» الذي يربط بين «**المجموعة**» و«**التاريخ**». فليس الاستيلاء على الباستيل سوى «اكتشاف حرية رهيبة مشتركة» بواسطة «تجمع جديد يقضي على العقم المعتاد في تجانس مدينة في حالة انصهار». ولن نحاول هنا التذرع بـ «**شعور ثوري مزعوم**». فالقضية المطروحة على **الفيلسوف وعالم الاجتماع** معا هي أن «نعلم إلى أي مدى يستطيع تعدد التركيبات الفردية، بوصفه تعددا، أن يؤمن وحدة الأهداف والأعمال». حيث يتغير الفرد ويفقد استلابه في **المشروع المشترك**، ويكتسب الطابع الاجتماعي بإسهامه في كل لحظة بالعمل الاجتماعي(...) ويحذر سارتر من التسرع في **علم الاجتماع**: «إن طريقة التحدث عن

التحولات الجدلية للجماهير هو دائما مجازي». فليس ثمة أوضاع «ثورية بطريقة نموذجية»(...) وإذا أراد المؤرخ أن يجد لها بعض الصفات المشتركة فلا يكون ذلك إلا على أساس مقارنات متحفظة(...)».

«وعلم الاجتماع المسيطر اليوم - وهو **علم الاجتماعي الأميريكي** في منتصف هذا القرن (العشرين)- تسيطر عليه الصدمة الثورية. وقد كان **سوروكين ومورينو وبارسونز** وغيرهم الشهود المصدومين أو المفسرين المذعورين للثورة الروسية عام 1917 ولامتداداتها في الغرب الأوروبي بعد الحرب العالمية الأولى. وقد لاحظوا، بمقابل ذلك، النظام والحرية السائدين في ديمقراطية من طراز ديمقراطية أمريكا الشمالية. وقد ظنوا أن بإمكانهم التوفيق بين الدقة العلمية والقتال في سبيل أعدل القضايا بإنشائهم أنظمة لتأمين شرعية ما يذهلهم، بدون شك، وصفه بأكمل شكل معاصر **للمشروع الثوري المضاد**. وقد أجهدوا أنفسهم في أخذ الثورة الروسية والثورة النمساوية الألمانية مأخذ الجد، وفي تصور عملية انقلاب دلالي تحقن من جديد بواسطته «الآراء الثورية» بعد تنقيتها من عنفها ومن لا أخلاقيتها في جسم المجتمع الصناعي بمحقنة **عالم الاجتماع** المعمقة. هذا العالم الذي تجعله تحليلاته شاعرا بوجود «عقبات كأداء في وجه التغيرات ملازمة لبنية المجتمع وبنية خُلق الإنسان (د. ريسمن)».

ولعل ابلغ مسعى لهذه الحالة النفسية يبدو مسعى **سوروكين**. فقد نشر عام 1925 كتابا بعنوان «**سوسيولوجيا الثورات**» مصرّحا بأنه بناها على اختباره الشخصي في السنوات الأولى للثورة الروسية. وقد تركز الكتاب على مفهوم رئيسي هو مفهوم انحراف التصرفات

الإنسانية المتعلق **بالسبات الثوري** (...) تتعدى كونهـا غرابـة في التعبير».

مصدر النص:
أندر، ديكوفلي: سوسيولوجية الثورات، ترجمة الدكتور خليل الجر، سلسلة «ماذا أعرف» 38، المنشورات العربية، المطبعة البوليسية، جونيه، بيروت، 1976، ص ص (6-8/10-15).

ملحق رقم (3)

الثورة في منظور عالم الاجتماع:
«الثورة أم الديمقراطية؟»

(ألان تورين)

«الثورة هي الاستيلاء بالقوة على الدولة باسم حركة اجتماعية صارت لديها القدرة على إثارة الأزمة للدولة (...) ولا توجد ثورة بلا حركة اجتماعية، بما أنها هي التي تهيء شروط قلب نظام الحكم. ولا توجد ثورة كذلك إذا كان **الفعل الاجتماعي** يعتمد بالكامل على العمل السياسي. وفي الثورة تعد الحركة الاجتماعية حاسمة وعاجزة في آن واحد. فالحركة الاجتماعية تقوم بدور **المرجع** الذي تنطلق منه ولا تقوم بدور الفاعل الأساسي. ومنذ زمن طويل ودعنا فكرة أن العامل السياسي ليس له دور سوى تمثيل المصالح الاجتماعية، واكتشفنا الحركة الذاتية بل اكتشفنا، في غالب الأحوال **هيمنة السياسي على الاجتماعي**. وقد هيمنت على قرننا العشرين بشكل كبير العوامل السياسية، **كالشمولية، والاستبدادية**، وأيضا **القومية**، بل وحتى **الديمقراطية** كما فعل **تشرشل وديجول**. لكننا ليس في وسعنا أن ندافع، في كل الظروف، عن فكرة انتصار السياسة المحض. والوهم بسياسة كهذه منسلخة عن الحقائق الاجتماعية لا يتشكل إلا عندما تحل بدلا من فكرة الخصم الاجتماعي فكرة العدو، أو حتى التضادّ بين النقي وغير النقي، المناضل والخائن، المؤمن والملحد. وهذه المعارضة ليست

اجتماعية، فهي طبيعية وإيديولوجية في آن معا. لذا فهي ليست قادرة على أن تؤسس وحدها فعلا اجتماعيا خالصا (...) الأمر الذي لا يترك أي مكان للتفاعلات السياسية والمفاوضات الاجتماعية(...).

ما تم ذكره ليس تحليلا ولكنه تحديد. وموضوعه هو تجنب الغموض الذي يتولد دائما في **علم الاجتماع** عندما يستعير مفهوما أو لغة شائعة، وهذه هي الحال دائما على وجه التقريب. لذا فإن علينا أن نكف، سواء كنا علماء اجتماع أو مؤرخين، عن الحديث عن **ثورة الأخلاق أو الثورة الصناعية**. وإذا استعملنا هذه التعابير، كي لا نقطع الصلة مع اللغة المتداولة، فإن علينا أن نبرز دوما أن الأمر لا يتعلق بمفاهيم، ناهيك عن أن تكون مبادئ اجتماعية (...)».

«وعلينا أن نضيف صياغة أخيرة لهذا التعريف العام: **هناك تعارض طبيعي بين الثورة والديمقراطية**. فالأولى تتبع الاجتماعي للسياسي، والثانية تلحق السياسي بالاجتماعي، كما هي الحال في الاشتراكيات الديمقراطية لهذا القرن، على الأقل في بداياتها(...).

هذا التعريف غير متطابق مع ما يمكن تسميته **بالإيديولوجيا الثورية**، التي عرفت الثورة باعتبارها انتصارا لضرورة طبيعية وتاريخية أو سامية على العقبات الاجتماعية لنظام ما أيّا كان، يتعارض مع تحققها. لأن الإيديولوجيا تفترض أن التاريخ والمجتمع تقودهما **ضرورة**، هي ليست نظاما اجتماعيا، نسميها الإرادة المقدسة، وقانون المنطق، ومنطق التاريخ، والنقاء العرقي أو رحيق الأمة. ولكن، بقدر ما أنه حقيقي كون العوامل الاجتماعية في كل عملية ثورية تكون مثقلة بهذه القوى، بقدر ما أننا لا يمكننا الحديث عن ثورة إلا (في وجود) عوامل سياسية تتصرف باسم هذه «القوى» أو باسم **الضرورة** التي تهيمن على الفعل الجماعي، والتي ليست لها طبيعة اجتماعية خالصة(...).

وعند ذكر **تعريف الثورة** لابد من التساؤل عن **أسبابها وسيرورتها ونتائجها**، بما أن الثورة معرفة تاريخيا دائما، ومؤرخة بشكل محدد ومحجوزة، حتى ولو بطريقة أقل تحديدا في مرحلة تاريخية.

والإعداد لثورة وتشكيل **موقف ثوري** مرتبطان بظهور أزمة النظام التي تتأسس على المطالبة بالحقوق الاجتماعية، والتي تهدف إلى تغيير هذا النظام (...)».

«وتظهر **العملية الثورية** كذلك بشكل واضح نفوذ العوامل السياسية على العوامل الاجتماعية. فالثورة تعمل أكثر فأكثر على تقليص قواعدها الاجتماعية، وتبتلعها أكثر فأكثر الصراعات الداخلية من أجل الحصول على السلطة السياسية. فهي تتشظى في الوقت الذي تتجذر فيه، إلى أن تدمر نفسها، أو يتم تسريحها من قبل سلطة مستبدة تستمر مع ذلك في التشدق باسمها. والثورتان الأكثر أهمية هما **الثورة الفرنسية والثورة السوفييتية**. لكن الفارق الأساسي بينهما هو أن الثانية صارت منذ أكتوبر ثورية على نحو تام، أي أنها انتهت إلى خلق **سلطة ثورية**، في حين أن الأولى شهدت مرحلة طويلة من بدايتها جعلتها **ديمقراطية** أكثر منها ثورية (...)».

«ومن الصعوبة بمكان تحديد **أثر الثورة** بنشوء سلطة جديدة، بما أنه سيكون من الخطأ عزل العامل السياسي. ومن الأدق القول: إن العملية التي تبدأ بـ «**الاضطرابات الاجتماعية**» يتم السيطرة عليها **بمنطق سياسي** يفضي إلى تكوين **طبقة جديدة قائدة** (...) نخب قائدة بتحديد الفئات السياسية التي يعود عليها مفهوم **النخبة**، والتي تستمر في حمله فوق الفئات الاجتماعية(...).

هل وصلنا إلى النهاية، أو هل أننا خرجنا مما دعاه **إريك هوبسباوم: عصر الثورات؟** هذه الفكرة يدافع عنها أغلب المراقبين

خصوصا منذ 1989. كما يتحدث البعض عن انتصار **المثال الديمقراطي** تقريبا في كل مكان، من الاتحاد السوفياتي السابق إلى البلاد التي خضعت طويلا للديكتاتورية العسكرية في أمريكا الجنوبية أو أفريقيا الجنوبية حيث انتهى التمييز العنصري. وخلال هذه الحقبة بالفعل، تفرض عولمة الاقتصاد نفسها. وكذلك يجري الانتشار السريع والمعمم للتكنولوجيات الجديدة والمعلومات. ويضاف الاستهلاك الكبير إلى الإنتاج الكبير. ويجري الحديث من جديد عن **المجتمع المدني**، لا كما جرى الحديث عنه في القرن الثامن عشر للإشارة إلى **المجتمع الاقتصادي**، وإنما لتعيين القوى الاجتماعية الجديدة، والقاعدة الديمقراطية التي تقوم بتحجيم السياسي معيدة إياه إلى **التعبير الاحتجاجي والمطالبات الاجتماعية**. ومع ذلك، فهذا التفاؤل الديمقراطي وصل إل أن يكون في جانبه الأعظم تفاؤلا وهميا. أولا، لأن النظم الاستبدادية تتخذ الآن المظهر الديمقراطي نفسه، من بيرو إلى تونس إلى أندونيسيا إلى العراق إلى العديد من الجمهوريات السوفييتية السابقة وحتى الصين وفيتنام... ثم، وفوق كل شيء، لأن انتصار رأسمال مالي جديد، متخم بالتحكم الديمقراطي ومنتج للتهميش الاجتماعي أكثر مما ينتج المشاركة الاقتصادية، ليس بوسعه أن يفعل شيئا سوى إحلال أزمة سياسية ثقافية للحركات الاجتماعية التي تعاني أكبر الصعوبات من أجل أن تنظّم نفسها. في حين أن السلطة التي تقاومها بعيدة غير مشخصة، أي أنها مختلفة تماما عن سلطة البلاط والارستقراطية فيما مضى.

ومن المؤكد أنه في بلدان المركز يعوق **التهميش** وتعوق **الثقافة المضادة** في آن معا التكوين المهم للحركات الاجتماعية وتكوين الأحزاب الثورية. ولكن في البلدان الأخرى، حيث يعيش غالبية سكان

العالم، فإن ردود الفعل ذات الطابع الثوري أصبحت ملحوظة. فما يدعوه البعض **بالإسلامية** ليس حركة دينية أصولية، رغم مظهرها هذا، وإنما هي حركة سياسية خالصة تحشد الموارد القومية والدينية لكي تؤسس بها سلطتها المطلقة (...).

وهيمنة الرأسمال المالي في مطلع القرن العشرين تبعتها موجة من الثورات، من المكسيك إلى روسيا وحتى الصين وانتصارها الجديد، بعد مائة عام، إذا لم تحد منه سلطات ديمقراطية، ربما يعطي **ميلادا لسلطات ثورية جديدة** تصارع أزمة قومية أكبر من أن تعبر عن المطالب الاقتصادية والاجتماعية(...).

فالثورة والديمقراطية تعبيران متعارضان، بما أن الأولى تتحدد بإخضاعها العوامل الاجتماعية لسلطة سياسية، في حين أن الثانية تتحدد بفكرة التمثيل، أي بغلبة التمثيل على الممثلين، وبالسيادة الشعبية على منطق الدولة. **والثورة تقود بالضرورة إلى الديكتاتورية** إلا عندما تلفظ أنفاسها. وحتى في فرنسا حيث شاء التقليد السياسي المهيمن دائما أن ينسب الثورة إلى الديمقراطية، صارت إعادة اكتشاف فكرة الديمقراطية أمرا ملحوظا(...) **ولكننا لن نستطيع الدفاع عن الفكرة الديمقراطية بغير أن نسقط من على قاعدة تمثالها فكرة الثورة».**

مصدر النص:

ألان تورين: الثورة أم الديمقراطية؟، ترجمة محمد سيف، مجلة «الثقافة العالمية»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 88، مايو – يونيو 1998، ص ص (45-50).

ملحق رقم (4)

«الثورة في منظور علم الاجتماع السياسي»

(غاستون بوتول)

«تجري الحياة السياسية شبيهة بسيل دائم من الأحداث التي تؤثر في عدد (...) من الأفراد. وتختلف من حيث أهميتها التاريخية وموقعها الجغرافي (...).

ويكمن أحد الأشكال الرئيسية للتحولات الاجتماعية في تغيير ثابت يتعلق بمدة الأدوار الاجتماعية المختلفة التي تشكل الأحداث السياسية بالطبع جزءا منها. وتحيا البشرية الآن تحولا هاما كان دانيال هاليفي أول من سمّاه «**تسارع التاريخ**»(...)».

«الأحداث ذات الأهمية التاريخية هي الأحداث التي تخرج عن المألوف. وهي توافق تقلبات غير عادية للمصادقة أو مظاهر غير مرتقبة. وتنجم عنها تغيرات بنيوية ملموسة(...)».

«فيأتي الحدث التاريخي إذن بتعديلات في نسب القوة وتوزيع الثورات وانتقال السلطة أو السيادة. غير أن الإطار الاجتماعي، أي النموذج الحضاري، يظل على ما هو عليه، ولا يحدث تعديل كبير في سلم القيم الخلقية المقبولة، ولا تعديلات مهمة في البنيات أو المفاهيم السياسية الأساسية(...)».

«وفي بعض الحالات تصبح بعض الأحداث التاريخية اجتماعية لما لها من بالغ الأهمية. فخللٌ كبير في الأوضاع يؤدّي إلى القضاء على البنيات وإحلال بنيات أخرى محلها. لذلك على **علم الاجتماع السياسي** أن يركز انتباهه على دراسة الظروف التي تنشأ فيها أنماط جديدة من الدول، وطبقات جديدة، وأنماط جديدة في العلاقات الدولية.

وتظهر عادة **الأحداث السياسية الثورية** (أي التي تؤدي إلى انقطاع العلاقات مع الأوضاع الاجتماعية السابقة)، كما تظهر الحروب الكبرى نتيجة تراكم بطيء، فتنهار بنية أساسية متداعية وتنشأ بنيات جديدة، أو أن خللا في التوازن يتزايد ببطء فيؤدي فجأة إلى فقدان هذا التوازن.

وتتصف الأحداث ذات المدى الاجتماعي بأنها «لا دورية»، لذلك لا يمكن ارتقابها. ويكون عادة في أساسها إما رجل أو اكتشاف تقني أو مذهب خلقي أو سياسي. والولادات كالاكتشافات الكبرى هي أمور طارئة(...)».

«تفرض الدولة، التي تعتبر شرعية، سلطتها في أوقات الاستقرار دون أي جهد. وعندما يبدو – خطأ أو صوابا – أنها تقصّر في تأدية رسالتها أو تثير الاستياء، تقوم أعمال العنف والشغب، وتثور الفتن وتنشب **الثورات** وتنتشر الاغتيالات السياسية. وقد قال لاوتسو: «إذا ما زالت حرمة سلطتك فذلك يعني أن سلطة أخرى بدأت تسير». وترمي أعمال العنف عادة إلى بلوغ هدف محدود، كزيادة الأجور، وتأمين تعليم آخر، وتنحي الحاكمين عن الحكم، ونادرا ما تتحول إلى **ثورة**، وترمي إلى تقويض أركان نظام الدولة.

وتسعى **الثورات** إلى التوفيق بين النظم والعقليات. وقد لا تتصف طرائقها بالعنف (**كالثورات المسيحية والثورة الغاندية**). أما إذا كانت

تتسم بالعنف فلا تكون عندئذ إلا حدثا نهائيا، وولادة بعد مدة طويلة من الحمل **السلمي**، كما كانت حال **الثورة الفرنسية**.

وقد كانت هذه الثورة، **كالثورة الأنجليزية والأميريكيـــة**، ثمـــرة نضج داخلي. وهذا يعني أنها جاءت من الداخل. وثمة ثورات أخـــرى نجمت عن صدمات خارجية حطمت الهيكل السياســـي، وأفســـحت المجال أمام تقليد نماذج أجنبية مذهبية أو واقعية(...)».

«واليوم، وفي تطور البشرية العام والمتسارع، يظهر تفاوت يُهدّد بخطر رهيب: فكل شيء يحملنا على الاعتقاد بأن النشاط السياسي مـــا يزال اليوم في مرحلة صبيانية نسبيا. وخطر الروتين السياسي اليوم اشدّ من خطر القنابل النووية. ولئن سلّمنا بأن القوة كانت دائما موجودة، فيه مع ذلك قد تطورت. وينجم عن ذلك أن على المفاهيم السياسية أن تتطور، وأن تخترع أنماط سلوك جديدة(...)».

«وغاية **علم الاجتماع** أن يمكن الإنسان يوما من السيطرة علـــى القوى الاجتماعية بدلا من أن يكون، كما كان حتى الآن، رازحا تحت عبئها. وغايته أيضا، وبنوع خاص، أن يكبح جماح النـــزوات الجماعية التي كثيرا ما تتلاعب بالإنسان، كما كبح غيره مـــن العلـــوم جمـــاح الصاعقة، وتغلب على الجاذبية وعلى التيفوس. وتبني السياسة لتوجهات نظر علم الاجتماع في عالمنا الحاضر، المهدد بالويلات أكثـــر مـــن أي وقت مضى (...)، يوفر علينا الكثير من الكوارث، لأنه يساعدنا على التكيف مع العالم العصري والتحرر من عاداتنا القديمة».

مصدر النص:

غاستون بوتول: علم الاجتماع السياسي، ترجمة د. خليل الجر، سلسلة «ماذا أعرف»، المنشورات العربية، جونيه، بيروت، 1972، ص ص (41/46-49)، وص ص (127-128/133-134).

ملحق رقم (5)

«عن الثورة العربية وآفاقها: الخصوصية والبديل»

(ألان وودز)

«... لم تكن انتفاضة تونس من تنظيم المعارضة التي هي أيضا ضعيفة ومُحبطة. لقد كانت انتفاضة عفوية للجماهير. وكان من المستحيل وقفها بالتحديد لأنه لم تكن هناك أية منظمة إصلاحية «مسؤولة» لتقود نحو مسارات آمنة. ليس ضعف أو عدم وجود المنظمات الجماهيرية الإصلاحية انعكاسا لقوة الأنظمة الاستبدادية بل لضعفها. فبمجرد ما تبدأ الجماهير في التحرك تصير مثل سيارة تنزل من منحدر بدون فرامل...».

«تشبه الثورة في تونس، في نواح كثيرة، ثورة فبراير في روسيا عام 1917. لقد بدأت الثورة بشكل واضح، لكنها لم تنته بعد. لقد نجحت في إسقاط النظام القديم لكنها لم تتمكن بعد من وضع أي شيء في مكانه ولذلك فمن الممكن أن تتعرض الثورة للهزيمة، وذلك في ظل غياب قيادة ثورية حقيقية...».

«لو لم يكن الحزب البشلفي موجودا لانتهت ثورة فبراير إلى الهزيمة. وعلاوة على ذلك لو لم يكن هناك وجود للينين وتروتسكي لكان الحزب البلشفي نفسه غير قادر على لعب الدور الذي لعبه. كانت القيادة ستبقى مع قادة الإصلاحيين، وكانت الثورة

ستتحطم...».

«تقاليد الاشتراكية لا تزال على قيد الحياة، وتزداد قوة. هنـــاك جيل جديد من المناضلين العرب يكبرون في ظل الأزمة الرأسمالية. إنهم يتعلمون بسرعة في مسار الصراع. إن ما يبحثون عنه هـــو الأفكـــار الماركسية...».

«هذه إشارة صغيرة، لكنها تكشف الصدى الذي بدأت الأفكار الماركسية تلقاه بين صفوف اليسار في تونس. إن ما شهدناه للتـــو في تونس ليس أقل من بداية الثورة العربية. وهو الحدث العظيم الذي من شأنه أن يغير مسارات التاريخ العالمي. ومن بلد إلى آخر سوف يمتـــد لهيب الثورة من المحيط الأطلسي إلى نهر الفرات. وسوف تتطور الحركة الثورية وتنضج، وسترفع نفسها إلى مستوى المهام التي يطلبها التاريخ. والقوى الماركسية التي تكافح جنبا إلى جنب مع الجماهير ستنمو معهم. الثورة العربية ستنتصر كثورة اشتراكية، أو أنهـــا لـــن تنتصـــر علـــى الإطلاق....».

مصدر النص:

آلان وودز، فريد ويستون: الثورة المصرية، 25 يناير، (مترجم)، مطبوعات الكتابة الأخـــــرى، القـــــاهرة، الطبعـــــة الأولـــــى، مـــــارس 2011، ص ص (37/36/33/26).

ملحق رقم (6)

«أزمة التعليم في العالم العربي
سبب من أسباب الثورة»

(كيفين واتكينز

مدير التقرير العالمي لرصد التعليم

للجميع/ اليونيسكو/ 2011)

«... امتزجت عناصر عديدة معا لتتسبب في **الثورات والاحتجاجات السياسية** التي شهدها عام 2011. فالفساد والمحاباة واستغلال السلطة والقيود التي فرضها على حقوق الإنسان حكام فاسدون توارثوا السلطة قد أوجدت أرضا خصبة للحركات المطالبة بالديمقراطية العاملة عن طريق الفيسبوك والتويتر وغيرهما من وسائل الإعلام الاجتماعية. وأبدت الحكومات عبر المنطقة، مهما كانت الاختلافات فيما بينها، تجاهلا مشتركا للمساءلة أمام مواطنيها وحماسا مفرطا للاستثمار في الأمن الداخلي، وقدرة على مقاومة الاتجاهات العالمية نحو الأخذ بالديمقراطية. كما أنها لم تستجب لمطامح وطموحات الشباب الذين يسعون إلى الانتقال إلى عالم أفضل.

وكان للتعليم أثر عميق على الأزمة السياسية في العالم العربي. فحينما ضخت الحكومات في المنطقة، على امتداد العقد الماضي، **استثمارات** ضخمة لتوسيع الحصول على التعليم، أتت النتائج مخيبة

للآمال. فما زالت فرص التعليم محدودة جدا أمام الملايين من الأطفال العرب. كما أن ملايين آخرين يتخرجون من المدارس والجامعات دون الحصول على المهارات اللازمة للنجاح في أسواق العمل، التي تعاني بدورها من سوء الإدارة الاقتصادية. وكانت النتيجة هي وجود سكان من ذوي التعليم العالي يبحثون عن وظائف لا وجود لها. وليس من قبيل المصادفة أن **الحركتين الشعبيتين في تونس ومصر كانتا بقيادة شباب متعلمين**(...)».

«والشباب العربي(...) لا تنقصه الطاقة أو القدرة على الجسارة والابتكار. غير أن الصعوبة مازالت تكمن في تزويد هؤلاء الشباب بفرص للتعليم والعمل تحول ظاهرة تضخم أعداد الشباب إلى **عائد ديموغرافي**(...)».

«تشكل معالجة سوء الإدارة الاقتصادية إحدى نقط البداية. إذ يعزى قدر كبير من النمو في العقد الماضي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى ارتفاع أسعار النفط وأسعار العقارات. فقد قام هذا النمو على **كثافة رأس المال وليس على كثافة اليد العاملة**. وتعرضت نشاطات ريادة الأعمال إلى الاختناق بسبب وجود **بيروقراطية متصلبة وفاسدة وجائرة**، وتحملت الشركات الصغيرة العبء الأكبر. وفي الكثير من البلدان شكل اشتراك **المؤسسة العسكرية** في المشاريع الاقتصادية مصدرا للفساد وعدم الكفاءة (...)».

«يتعين أن يكون التعليم جزءا من حل **أزمة بطالة الشباب**، لكنه اليوم جزء من المشكلة (...) يرجع هذا جزئيا إلى **النوعية المتردية للتعليم المقدم**. هكذا ترسم الدراسات الاستقصائية الدولية بشأن التحصيل التعليمي صورة قاتمة عن الدول العربية(...)».

«ليس هناك نظام تعليمي أفضل من معلميه. وفي العديد منه البلدان العربية يكون **المعلمون** سيئي التدريب، وضعيفي الحوافز،

ويفتقدون إلى الدعم الكافي. إذ ينظر إلى التعليم في حد ذاته على أنه مهنة متدنية والملاذ الأخير للحصول على عمل للذين يلتحقون بالوظائف الحكومية (...) وبدلا من غرس مهارات حل المشاكل والكفاءات الأساسية التي توفر أساس التعلم طوال الحياة، يشجع المعلمون في العالم العربي على التعلم بالحفظ عن ظهر قلب من غير فهم المواضيع. وعلاوة على ذلك توجه **المناهج المدرسية ونظم الامتحانات** نحو شغل وظائف القطاع العام الآخذة في التناقص ونحو التعليم بعد الثانوي. أما من يخفقون في الالتحاق بالجامعات فيخرجون بمهارات لا علاقة لها **باحتياجات أرباب العمل**، والأنكى هو أن هذا هو حال خريجي الجامعات أيضا(...)».

«لاشك ان ما يحدث في التعليم هو من أعراض **تردي الأوضاع السياسية** بصفة عامة. فلا يمكن للحكومات الاستبدادية والفاسدة أن توفر نظما تعليمية تستجيب لاحتياجات مواطنيها، أو تكون مسؤولة أمام أولياء الأمور(...)».

«لم تحظ بعض جوانب أزمة التعليم في العالم العربي باهتمام يذكر. ففي حين سلطت حركات الاحتجاج أضواء وسائل الإعلام الدولية على المشاكل التي يواجهها المتعلمون من الشباب، تم صرف الانتباه عن دخول ملايين المراهقين من الأوساط الفقيرة أسواق العمل دون تعليم ثانوي. ويحمل هؤلاء في واقع الحال تذكرة ذهاب بدون عودة إلى حياة يسودها الفقر، وانعدام الأمان، والتهميش. ولا يظهر هؤلاء، في بيانات البطالة(...)».

«إن **العاصفة السياسية** التي بدأت بوفاة محمد بوعزيزي ستمضي إلى نهاية مجراها الطبيعي. ومن غير المحتمل أن تمضي **الانتقالات** إلى قدر أكبر من الديمقراطية والمساءلة في سلاسة ويسر. إلا أن **مارد الإصلاح**

قد خرج من زجاجته. واصطدمت مطامح وآمال الشباب، الذين يتزايد ترابط بعضهم ببعض وبالعالم الخارجي، مع **أنظمة سياسية أصابها الضمور**، وتقودها نخب من الحكام غير العابئين، الحريصين فقط على مصالحهم(...)».

«لن تحل هذه الأزمة بين عشية وضحاها، ولا توجد خطة جاهزة بشأنها ولكن هناك **خمسة مبادئ توجيهية** يجب أن تتبعها الحكومات التي ستقوم **بالإصلاحات**. **أولها** أن تضع الحكومات التعليم في صميم **خطة إعادة البناء السياسي**(...)، وعليها أن تطلق **حوارا وطنيا** يرمي إلى وضع **عقد اجتماعي جديد** للتعليم يتيح للشباب فرصة الأمل والعمل.

المبدأ الثاني هو **تحقيق الاتساق بين إصلاحات التعليم وفرص العمل**. ويقتضي هذا، في المقام الأول، إجراء إصلاحات اقتصادية تؤدي إلى تحقيق نمو يقوم على كثافة اليد العاملة، ويوجد حوافز للاستثمار الخاص، ويدعم تطور الصناعات القائمة على المهارات. كما يجب توجيه نظم التعليم نحو مهارات التعلم المرنة التي تتوقف عليها الاحتمالات المقبلة للعمل والازدهار(...).

ثالثا، يتعين على الحكومات أن تركز، بصورة أساسية، على **نوعية التعليم**. إذ ينبغي أن يجد جميع الأطفال المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب بعد أربع سنوات من الالتحاق بالمدارس(...).

رابعا، ينبغي للحكومات العربية، عندما تقطع، على نفسها التزامات دولية فيما يخص توفير التعليم للجميع، أن تسلم بأن من غير المقبول حرمان الأطفال من التعلم بسبب فقر أولياء أمورهم، أو أنهم إناث، أو أنهم يعيشون في المناطق الريفية، هكذا ينبغي على

الاستراتيجية التعليمية أن تتضمن أهدافا تقوم على **المساواة**، وتسمح بالحد من حالات التفاوت الاجتماعي. ويجب عليها أن تضمن هذه الأهداف بالتزامات بالإنفاق العام، والدعم الموجه، وبرامج الحماية الاجتماعية التي توسع من نطاق الفرص المتاحة للمجموعات المحرومة.

وأخيرا وليس آخرا، يتعين على الحكومات أن تسلم بأن **أسلوب العمل المعتاد في التعليم لم يعد مقبولا**، إذ أن الإحجام عن التصدي لأزمة التعليم سيضع العالم العربي في مواقع يزداد فيها تهميشا على صعيد الاقتصاد العالمي، كما أنه سيعزز الانقسام الاجتماعي، وسيحكم على الملايين من الشباب بحياة تتقلص فيها الفرص وينعدم فيها الأمن الوظيفي، **ومن غير المحتمل أن يكتب لأي حكومة تقبل بهذه الأوضاع أن تبقى في مكانها**، بل إنها غير جديرة أصلا بأن تبقى في مكانها».

مصدر النص:

كيفين واتكينز: عن التقرير الآنف الصادر عن اليونيسكو، والموسوم بـ: «الأزمة الخفية»، جريدة الأحداث المغربية، بتاريخ: (2011/07/29).

بطاقة تعريف
بالمؤلف وأعماله

بطاقة تعريف موجز بالمؤلف:
(مصطفى محسن)

- مصطفى محسن: عالم اجتماع، كاتب ومفكر عربي من المغرب.
- ولد بمدينة آسفي المغربية، بتاريخ (25-03-1947).
- التحق بحقل التعليم منذ تخرجه 1972 من المدرسة العليا للأساتذة بالرباط في وضعها القديم، وأيضا من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، شعبة الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع. ثم واصل دراساته الجامعية بنفس الكلية متخصصا في **علم الاجتماع**.
- تقلد في هذا الحقل عدة مَهامّ تعليمية وتربوية وتدبيرية وتكوينية، منها: أستاذ باحث في سوسيولوجيا التربية والثقافة والشغل والتنمية بمركز التوجيه والتخطيط التربوي (سابقا)، كما عمل أستاذا متعاونا مع كلية آداب الرباط، وبعض مؤسسات تكوين الأطر العليا...
- عضو مؤسس، أو مشارك (بصفة باحث أو خبير أو مثقف...) في عدة هيئات ومؤتمرات ومنظمات وطنية أو دولية مختلفة منها: * عضو الجمعية المغربية لعلم الاجتماع * عضو المؤتمر التأسيسي للفضاء المغاربي * عضو المؤتمر القومي العربي... إلخ.
- يدافع في أعماله السوسيولوجية والتربوية عما يدعوه: «**منظور النقد المتعدد الأبعاد**» الذي يعتمده مرجعية فكرية موجّهة، والذي يحاول بناءه على منظور نقدي إبستمولوجي وسوسيولوجي وحضاري

متعدد الأبعاد للذات وللآخر، وللحظة الحضارية الراهنة. وذلك بهدف المساهمة في التأصيل المعرفي والتاريخي لفكر نقدي ووعي حضاري عربي وثقافة جديدة متجددة ممتلكة لجدارة الانتماء إلى خصوصياتها ومقوماتها المحلية ومشتركاتها الكونية الإنسانية، مكرسة بذلك لمبادئ العقلانية والديمقراطية والحداثة، ولقيم الحوار والانفتاح والتسامح وتقبل شتى أنماط التعدد والتنوع والاختلاف البشري المنتج الخلاق...

- للمؤلف الكثير من البحوث والدراسات السوسيولوجية والتربوية والفكرية العامة، والأعمال الإبداعية (الشعرية أساسا)، كما صدرت له، في نفس هذه المجالات، عشرات المؤلفات الفردية والجماعية المشتركة المنشورة مغربيا وعربيا. ويُنتظر أن تصدر له مستقبلا كتب جديدة هي الآن قيد الإعداد أو تحت الطبع، وعلى نفس المستوى الوطني والقومي معا.

للمراسلة والاتصال:

- **مصطفى محسن**: ص. ب: 2708، البريد المركزي، الرباط، المغرب.
- **المنزل**: 537723263 (00212)
- **المحمول**: 661971362 (00212).
- **البريد الإلكتروني**: mostafamohsine@hotmail.fr

إصدارات المؤلف

أولا: كتب من تأليف شخصي

- «**الإطار السوسيولوجي العام للنظام التربوي**»، سلسلة «**من أجل كتاب تربوي نفسي واجتماعي مغربي**»، منشورات «**مجلة التربية والتعليم**»، الرباط، ملحق بالعدد 17، الطبعة الأولى، 1990.
- «**في المسألة التربوية: نحو منظور سوسيولوجي منفتح**»، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، 1992. الطبعة الثانية: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – بيروت، 2002.
- «**المعرفة والمؤسسة: مساهمة في التحليل السوسيولوجي للخطاب الفلسفي المدرسي في المغرب**»، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1993.
- «**الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري: رؤية سوسيولوجية نقدية**»، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – بيروت، الطبعة الأولى، 1999.
- «**التعريب والتنمية**»، منشورات وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال، طنجة، سلسلة «**من أجل مجتمع مغربي قارئ**»، العدد 56، الطبعة الأولى، يونيو 1999.
- «**قضية المرأة وتحديات التعليم والتنمية البشرية**»، منشورات رمسيس، الرباط، سلسلة «**المعرفة للجميع**»، العدد 15، الطبعة الأولى، يونيو 1999.

- «**أسئلة التحديث في الخطاب التربوي بالمغرب: الأصول والامتدادات**»، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
- «**التربية وتحولات عصر العولمة: مداخل للنقد والاستشراف**»، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، الطبعة الأولى، 2005.
- «**نحن والتنوير: عن الفلسفة والمؤسسة ورهانات التنمية والتحديث وتكوين الإنسان في أفق الألفية الثالثة**»، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.
- «**تجليات من ذاكرة عشق للوطن والشوق**»، (نصوص شعرية)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، الطبعة الأولى، 2006، الطبعة الثانية، 2008.
- «**في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر**»، سلسلة «**دفاتر وجهة نظر**»، الرباط، العدد 11، الطبعة الأولى، 2007.
- «**مدرسة المستقبل: رهان الإصلاح التربوي في عالم متغير**»، (منشورات الزمن)، الرباط، سلسلة «**شرفات، رقم 26**»، الطبعة الأولى، 2009.
- «**رهانات تنموية: رؤى سوسيوتربوية وثقافية نقدية**»، (منشورات الزمن)، الرباط، سلسلة «**شرفات، رقم 33**»، الطبعة الأولى، 2011.
- «**الخطاب السوسيولوجي: شروط التكوين وآليات إنتاج المعرفة: نحو منظور نقدي تكاملي**»، (**تحت الطبع**).
- «**في الديمقراطية والإصلاح...**»، (**تحت الطبع**).
- «**من شرفة الفجرْ**» (**ديوان شعر**)، (**تحت الطبع**).

ثانيا: كتب بالاشتراك مع مجموعة باحثين

- «**سياسات تعريب التعليم بالمغرب: التطور، الواقع، والآفاق** (بالاشتراك مع مجموعة مؤلفين)، مقابلات من إعداد وإنجاز نور الدين الطاهري، منشورات الفرقان، سلسلة الحوار، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1993».
- «**الشباب والمجتمع في البلدان المغاربية**»، بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال ندوة)، منشورات مجلة «**التدريس**» كلية علوم التربية، الرباط، الطبعة الأولى، 1993.
- «**الفكر الفلسفي بالمغرب المعاصر**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال ندوة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «**ندوات ومناظرات**»، رقم 23، الطبعة الأولى، 1993.
- «**الشباب ومشكلات الاندماج**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال مائدة مستديرة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «**ندوات ومناظرات**»، رقم 49، الطبعة الأولى، 1995.
- «**إندماج الشباب وقضايا الهوية**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال مائدة مستديرة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «**ندوات ومناظرات**»، رقم 54، الطبعة الأولى، 1996.
- «**الطفل والتنمية**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال مائدة مستديرة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «**ندوات ومناظرات**»، رقم 67، الطبعة الأولى، سلسلة «**ندوات ومناظرات**»، رقم 67، الطبعة الأولى، 1997.

- «**في الثقافة والفلسفة**»: دراسات مهداة إلى الأستاذ أحمد السطاتي، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «**ندوات ومناظرات**»، رقم 74، الطبعة الأولى، 1997.
- «**المناهج الدراسية بين التخطيط والتقويم**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال ندوة)، كلية علوم التربية بالرباط (14-17 أبريل 1993)، منشورات مجلة «**التدريس**» كلية علوم التربية، الرباط (د. ت).
- «**دور المنظمات غير الحكومية في تحسين وضع المرأة**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال دورة تكوينية)، منشورات خلية التربية السكانية بكلية علوم التربية بالرباط، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية: ((FNUAP، 7199.
- «**السكان والتنمية بالمغرب**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال مائدة مستديرة)، منشورات خلية التربية السكانية بكلية علوم التربية بالرباط، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية: (FNUAP)، 7199.
- «**الجهة بالمغرب: تشييد جماعة محلية**» (بالاشتراك مع مجموعة باحثين)، منشورات «**المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**»، الرباط، سلسلة «**مواضيع الساعة**» رقم 16، الطبعة الأولى، 1998.
- «**إسهام شبكة الخبراء في تشخيص وطرق إصلاح نظام التربية والتكوين**»، المملكة المغربية، «**اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين**»، المجلد الثالث، (وثيقة 8 على 9)، الرباط، غشت 2000.

- «**الفلسفة، الذاكرة والمؤسسة**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في وقائع ملتقى وهران: 14-15 أكتوبر 2002)، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية: (CRASC)، وهران، الجزائر، الطبعة الأولى، 2004.
- «**العولمة والنظام العالمي الجديد**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة «**كتب المستقبل العربي**»، رقم 38، الطبعة الأولى، 2004.
- «**التربية والتنوير: في تنمية المجتمع العربي**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة «**كتب المستقبل العربي**»، رقم 39، الطبعة الأولى، 2005.
- «**علم النفس وعالم الشغل**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال مائدة مستديرة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية - أكدال الرباط، سلسلة «**ندوات ومناظرات**»، رقم 142، الطبعة الأولى، 2007.
- «**البيئة المجتمعية للعمل: مقاربات نفسية - اجتماعية**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال مائدة مستديرة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية - أكدال الرباط، سلسلة «**ندوات ومناظرات**»، رقم 161، الطبعة الأولى، 2009.